

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة



السياسة الحكومية في مجال التضامن الوطني

أوت 2015

إن مخطط عمل الحكومة، باعتباره أداة لتجسيد البرنامج الانتخابي لفخامة السيد رئيس الجمهورية للخماسي 2019/2015، قد أوكل إلى قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة محورين أساسيين من السياسة الاجتماعية للدولة و هما على التوالي: **تعزيز آليات التضامن الوطني وكذا ترقية المرأة.**

من أجل تعزيز آليات التضامن الوطني، تعتمد إستراتيجية قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة خلال الخماسي 2019/2015 على **محاربة روح الإتكالية والاستهداف الفعال** للفئات ذات الأحقية في تلقي إعانات الدولة والسهر على ضمان ما يلي :

1/ التكفل بالأشخاص المعوزين غير القادرين على العمل عبر:

❖ **حماية الأشخاص المعوقين و ترفيتهم**، بتبني مقاربة تشاركية ما بين القطاعات وبالتعاون مع المجلس الوطني للإعاقة، من خلال:

• **تقديم إعانات مالية مباشرة للأشخاص المعوقين غير القادرين عن العمل** (حيث استفاد 237 000 شخص معاق من منحة شهرية قدرها 4 000 دج شهريا مرفقة بالتغطية الاجتماعية على المستوى الوطني؛ و كذا 232 000 شخص معاق بأقل من 100% من المنحة الجزافية للتضامن، قيمتها 3 000 دج زائد التغطية الاجتماعية).

• **تحسين ظروف التكفل في الوسط المؤسساتي؛**

• **تسهيل ظروف إدماجهم المهني**، لاسيما عبر تنفيذ قاعدة تخصيص نسبة 1 % من مناصب العمل لصالح الأشخاص المعوقين؛ وفي هذا الإطار، يأتي "المرسوم التنفيذي رقم 214-14 المؤرخ في 30 جويلية 2014 يضبط الكيفيات المتعلقة بتخصيص مناصب العمل وتحديد الإشتراك المالي ومنح الإعانات قصد تهيئة وتجهيز مناصب العمل للأشخاص المعوقين" لتعزيز الإجراءات التنظيمية لفائدة فئة المعوقين المؤهلين للعمل، تماشيا مع أحكام القانون رقم 02-19 المؤرخ في 8 مايو 2002 المتضمن حماية الأشخاص المعوقين وترفيتهم؛

• وضع حوافز ضريبية وشبه ضريبية لفائدة أرباب العمل الذين يوظفون الأشخاص المعوقين، وكذا تدعيمهم ماليا لتهيئة وتجهيز مناصب العمل المخصصة لذات الفئة؛

• التشجيع على الإدماج الاجتماعي لهذه الفئة عبر إحداث مراكز المساعدة عن طريق العمل (CAT) والورشات المحمية وأيضا المزارع البيداغوجية، مع الإشارة إلى وجود 07 مراكز للمساعدة عن طريق العمل، 08 ورشات محمية و03 مزارع بيداغوجية مسيرة من طرف الحركة الجمعوية.

• ضمان التعليم والتربية المتخصصين لفائدة الأطفال المصابين بإعاقة حسية (المكفوفين- الصم والمتخلفين ذهنيا)، على مستوى 215 مؤسسة متخصصة تابعة للقطاع تتكفل بـ 19 880 طفل معوق مع العمل على تشجيع تدرسه بالمؤسسات التربوية التابعة لقطاع التربية الوطنية (الإدماج بالوسط المدرسي العادي على مستوى 282 قسم مدمج موزع عبر 36 ولاية لفائدة 2 418 طفل وبتأطير 790 مربّي متخصص)؛

• تحسين ظروف وصول الأشخاص المعوقين إلى المحيط (المنشآت القاعدية والمعلومات و وسائل النقل...)، مثل مشروع "الجزائر مدينة تسهيل الوصول، صديقة الأشخاص المعوقين" الذي يهدف إلى تهيئة الشطر من الطريق العمومي من ساحة أديس أبابا إلى باب الواد.

وبغرض تحسين و تعزيز برامج حماية وترقية الأشخاص المعوقين، تم إطلاق سنة 2014 التحقيق الوطني حول الإعاقة، أوكلت مهمة إعداده إلى المركز الوطني للدراسات والتحليل للسكان والتنمية (CENEAP).

❖ حماية الطفولة وترقيتها من خلال :

• **مراعاة المصلحة العليا للطفل** في كل النشاطات التي يبادر بها قطاعنا الوزاري ذات الصلة، مما يضمن له الحماية والبهجة والرفاهية الاجتماعية لاسيما بتحسين التكفل المؤسساتي. في هذا الإطار، فإن القطاع بصدد إعداد دليل حقوق الطفل و كذا مشروع نص يعدل المرسوم التنفيذي رقم 08-287 المؤرخ في 17 سبتمبر 2008 المحدد لشروط إنشاء مؤسسات ومراكز استقبال الطفولة الصغيرة وتنظيمها وسيرها ومراقبتها.

• **تعزيز حماية الطفولة والمراهقة** المتواجدة في خطر معنوي ضد كل ما يشكل اعتداء على حقوقهم (48 مصلحة للتوجيه والتربية في الوسط المفتوح، تكفلت بـ 7272 طفل ومراهق بغرض التوجيه، الدعم البسيكولوجي وكذا نشاطات الإرشاد الأبوي)؛

• **التكفل بالطفولة المسعفة** (54 مؤسسة تستقبل 1774 طفل سنة 2015) يضمن له العيش الكريم والرفاه سواء في الوسط المؤسساتي أو عن طريق الوضع بالكفالة في الوسط العائلي، حتى يتسنى لهذا الطفل أن يبني مشروع حياته يتماشى وتطلعاته و قدراته وتحقيق استقلاليته و الاعتماد على الذات.

❖ حماية الأشخاص المسنين من خلال:

• **ضمان التكفل المناسب** بهذه الشريحة (32 دور لاستقبال الأشخاص المسنين تتكفل حاليا بـ 1986 مقيم أغلبيتهم دون روابط أسرية) غير أن الإدماج في الوسط العائلي هو الأولى. وفي هذا الإطار، تم إطلاق ترتيب الاستقبال النهاري على مستوى مؤسساتنا المتخصصة لفائدة الأشخاص المسنين المتواجدين في الوسط الأسري فضلا على ترتيب الإعانة والمراقبة المنزلية للأشخاص المسنين في وضعية تبعية من خلال وضع تحت التصرف مساعدات أو مساعدين على الحياة.

- الاستفادة من خبرات ومهارات فئة المسنين من خلال التبادل والتواصل ما بين الأجيال.

2/ تدعيم ومراقبة الأشخاص المؤهلين المتواجدين في وضع اجتماعي صعب عبر:

❖ محاربة الهشاشة والإقصاء :

- وضع تحت تصرف الأشخاص بدون دخل و غير مؤهلين ببرامج إدماج، عبر جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS) الذي يضم 512 800 مستفيد من إعانة مالية قدرها 6 000 دج/شهرية و كذا من التغطية الاجتماعية لمدة 06 سنوات (02 سنة قابلة للتجديد مرتين)؛
- تنمية جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات (PID) لفائدة خرجي الجامعات و المعاهد الوطنية وكذا التقنيين الساميين بدون دخل و الذي استفاد منه 37 874 شاب في 2014؛
- استحداث ورشات أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO) وكذا جهاز الجزائر البيضاء، ما سمح باستحداث 46 000 منصب شغل في 2014؛
- دعم ومراقبة الأشخاص المعوزين سواء عبر تقديم إعانات اجتماعية مباشرة أو عن طريق التشجيع على إنشاء نشاط فردي لاسيما عبر جهاز القرض المصغر، الذي سمح بإنشاء 723 000 نشاط مدر للدخل و استحداث 1.000.000 منصب عمل دائم منذ 2005؛
- العمليات التضامنية الظرفية: مثل عملية التضامن في شهر رمضان وتوزيع الأدوات المدرسية والنقل المدرسي، الإقامات التضامنية لفائدة الأشخاص المسنين المعوزين ولقائده الأطفال المنحدرين من العائلات المحرومة والقاطنة في المناطق النائية أو المعزولة. (تمول هذه العمليات على عاتق الصندوق الخاص للتضامن الوطني)؛

• تجسيد برامج التنمية التساهمية على مستوى المناطق المحرومة والمعزولة، بالتنسيق مع كل البرامج القطاعية وإشراك الفاعلين المحليين وبالتنسيق مع سكان المنطقة.

❖ تعزيز الشراكة مع الحركة الجمعوية ذات الطابع الاجتماعي والإنساني من خلال:

- تعميق الحوار والتشاور مع الحركة الجمعوية ذات الطابع الاجتماعي والإنساني باعتبارها شريك مفضل للقطاع نظراً لتكامل دورها مع عمل الدولة؛
- إنطلاقاً من هذه العلاقة التكاملية، تم إعلان عن مشاريع تجاه الحركة الجمعوية، مدعمة مالياً، لإنجاز المشاريع بغرض تعزيز ودعم مساهمتها في العمل الاجتماعي والإنساني. ويندرج هذا الإسهام ضمن مخطط عمل قطاعنا الوزاري ويعتبر إمتداد له على غرار التكفل الإقليمي بالأطفال المعوقين وتقديم المساعدة المنزلية...؛

- وبهذا الصدد، تم إحصاء أكثر من 2100 جمعية معتمدة، ذات طابع إجتماعي وإنساني موزعة عبر 48 ولاية، من بينها 82 جمعية مسيرة لمراكز التكفل بالطفولة المسعفة والمعوقة أو بالأشخاص المسنين، على سبيل المثال.

❖ تعزيز قدرات الموارد البشرية التابعة للقطاع عن طريق التكوين و تحسين المستوى بهدف ترقية سبل اكتساب المعارف الجديدة والمهارات والخبرات لدى الموظفين لاسيما في مجال المهن الاجتماعية الجديدة.

❖ الاستمرار في محاربة البيروقراطية على مستوى الهياكل الإدارية التابعة لقطاع التضامن الوطني عن طريق :

- تعزيز الشبائيك الموحدة التي تم استحداثها من أجل استقبال وتوجيه الأشخاص المعوقين؛

• التنصيب التدريجي لمصالح ومكاتب النشاط الاجتماعي على مستوى البلديات من اجل ضمان التكفل الجوّاري بمطالب وحاجيات المواطنين في وضع اجتماعي هس؛

• تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة بطلب المنح والإعانات الاجتماعية بعنوان ترتيبات الإدماج الاجتماعي والمهني المسيرة من طرف القطاع (المنحة الجزافية للتضامن/منحة المعوقين) وكذا منح بطاقة المعوق والوصول إلى الإستفادة من الحقوق (الضمان الاجتماعي وباقي الخدمات المجانية الأخرى.....).

❖ حماية المرأة وترقيتها من خلال :

• تحسين الإطار القانوني الخاص بحماية المرأة وتسهيل حصولها على فرص العمل والتوظيف وكذا مرافقتها عبر جهاز الإصغاء والتوجيه مثل ما تقوم به مراكز إستقبال النساء والفتيات ضحايا العنف، التي استقبلت أكثر من 200 امرأة في 2014 ؛

• الإستمرار في تجسيد كل عناصر الإستراتيجيات الوطنية الخاصة بالمرأة والمتعلقة بمحو الأمية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي وكذا محاربة العنف ضد المرأة بالإضافة إلى تميم عمل المرأة الريفية بمنظور تساهمي وتكاملي دائم، مما أفضى إلى إنشاء صندوق النفقة للنساء الحاضنات وإعداد مشروع قانون يقضي بتجريم العنف إزاء النساء.

• تعزيز أطر التشاور والتبادل من أجل إنجاز المشاريع المكرسة لترقية المرأة في إطار عمل وتنسيق ما بين القطاعات الوزارية.

تلكم هي جل المعلومات المتعلقة بآليات و تدابير تجسيد سياسة التضامن الوطني لاسيما المحاور الإستراتيجية والأهداف المسطرة في إطار مخطط عمل الحكومة.

ملاحظة: المزيد من المعلومات موضوعة تحت تصرف المواطنين عبر مواقع الواب لوزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة والوكالتين تحت الوصاية، من خلال العناوين الإلكترونية التالية:

- www.msnfcf.gov.dz -
- www.ads.dz -
- www.angem.dz -